

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية
دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

أ.م. د. فضيلة بوطورة أ.م. د. نوفل سمايلي أ.د. محمد حسن رشم
جامعة العربي التبسي الجزائر جامعة العربي التبسي الجزائر جامعة المثني العراق
Fadila.boutora@gmail.com nawfel.smaili@gmail.com rashem1955@yahoo.com

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.4>

مقبول للنشر بتاريخ 2019/11/17

تاريخ استلام البحث 2019/8/8

ملخص

إن القروض المصرفية مهما تنوعت واختلقت فإن الحصول عليها يكون بمقتضى الالتزام بسياسة إقراضية معينة تتميز بخطواتها الأساسية وطرقها في منح القروض، ويترتب على كل مصرف رسم سياسة إقراضية يثبت فيها إتجاهات وكيفية إستخدام الأموال والأسس التي تبنى عليها قرارات الإقراض، وينظم بواسطتها حجم وترتيب القروض ومتابعتها قياسا بالسياسة المرسومة لها. حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ضرورة وضع المصرف سياسة إقراضية تضمن وجود جميع الإجراءات المنظمة لعملية منح القروض بفروعه والحرص على توفير الهيكل المناسب لتوزيع الوظائف والمسؤوليات. بما يتماشى مع متطلبات تنفيذ ونجاح هذه السياسة بشكل فعال يضمن تحقيق أهداف المصرف وتطلعاته.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإقراضية، ادره الائتمان، المصارف التجارية



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 123 / اذار / 2020
الصفحات 40- 53

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

مقدمة

إن القروض المصرفية مهما تنوعت واختلفت فإن الحصول عليها يكون بمقتضى الالتزام بسياسة إقراضية معينة تتميز بخطواتها الأساسية وطرقها في منح القروض، ويترتب على كل مصرف رسم سياسة إقراضية يثبت فيها اتجاهات وكيفية استخدام الأموال والأسس التي تبنى عليها قرارات الإقراض، وينظم بواسطتها حجم وترتيب القروض ومتابعتها قياسا بالسياسة المرسومة لها، بحيث لا يستطيع أي مصرف أن يحقق أهدافه دون أن يرسم سياسته الإقراضية ويكون ذلك على عاتق الإدارة العليا. وتتبع المصارف سياسات إقراضية معينة تساعد على اتخاذ القرار المناسب، وتختلف هذه السياسات من مصرف لآخر، وفقا لأهداف كل مصرف ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي ورأسماله. وبينت الممارسة اليومية للعمل المصرفي أن هناك العديد من المخالفات أو الأخطاء الناتجة عن قصور في مكونات سياساتها الإقراضية، وخلفت هذه الأخطاء أثارا على العمل المصرفي ككل نتيجة عدم وضوح مكوناتها أو عدم الالتزام بها من قبل إدارات الائتمان القائمة على تنفيذها، مما يستوجب على هذه المصارف ضرورة الاهتمام والتوجه نحو تطبيق سياسات إقراضية واضحة الملامح والشروط لتعزيز الثقة في البيئة الداخلية للمصرف من جهة وتحقيق سلامة القطاع المصرفي من جهة أخرى.

1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ. التعرف على ماهية السياسة الإقراضية في المصارف التجارية، والوقوف على مكونات السياسة الناجحة والسليمة.

ب. معرفة مسؤوليات إدارة الائتمان، وإبراز الجوانب العملية الملقاة على عاتق مسؤولي الائتمان وما يترتب عليهم من مسؤوليات تساعد في الإرتقاء بأداء المصرف.

ت. معرفة مدى التزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمكونات السياسة الإقراضية للإدارة العليا من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

2. فرضيات الدراسة:

نظرا لدور السياسة الإقراضية الفعالة في المصارف من حيث تحديد وقياس وتقييم والسيطرة على أنواع القروض الممنوحة وأثر هذه السياسة على كفاءة إدارة الائتمان في هذه المصارف، فالدراسة قائمة على فرضية رئيسية هي: ((تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمكونات السياسة الإقراضية من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية)). ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التي سيأتي على ذكرها في الجانب التطبيقي للبحث.

3. منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الكتب والدوريات والتقارير والمقالات واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) في الجانب النظري، كما تم تطوير استبانة حول مدى التزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمكونات السياسة الإقراضية من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية، كما تمت الاستفادة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة.

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

المحور الأول/ الإطار النظري للدراسة

أولاً- ماهية السياسة الإقراضية: يمكن إيجازها في العناصر الآتية:

1- مفهوم السياسة الإقراضية: السياسة الإقراضية تأخذ تعاريفها أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال، فتعرف السياسة الإقراضية على أنها الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ، توفير المرونة الكافية، سرعة التصرف دون الرجوع إلى المستويات العليا بحسب الموقف طالما أن ذلك في نطاق صلاحياتهم، كما تساهم السياسة الإقراضية في تحديد أهداف المصرف (عبدالقادر وآخرون، 2009: 134) فالسياسة الإقراضية إذن هي توجيهات تكون مكتوبة تتعلق بتحديد كافة الجوانب المتعلقة بالقروض من ناحية الحجم والمواصفات والضوابط، ومن ثم متابعة هذه القروض وتحصيلها، وتوضع السياسة الإقراضية لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الإقراض.

2- شروط جودة السياسة الإقراضية: لا بد من توفر مجموعة الشروط لجودتها أهمها:

(جبر، 2008: 223-223)

- أن تكون مكتوبة حتى يسهل الالتزام بها والرقابة على تنفيذها.
- أن تعمل على جذب أكبر قدر من القروض، وأكبر عدد من المقترضين.
- أن تضمن سلامة الأموال المستثمرة، وذلك عن طريق الاختيار الجيد للعملاء.
- أن تعمل على تحقيق عائد مناسب يتلاءم مع المخاطر الناتجة عن عملية منح الائتمان.
- أن توفر السيولة للمصرف حتى تضمن قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.
- أن تتأكد من كفاية التدفقات النقدية الواردة للمشروع من هذا الائتمان.
ويتولى مجلس الإدارة الذي يمثل السلطة الإدارية العليا في المصرف المسؤولية النهائية لإعداد السياسة الإقراضية من القاعدة إلى مختلف الفروع، إلى القمة أي مجلس الإدارة؛ إذ يراعي عند إعداد السياسة الإقراضية التناسق بين السياسة الإقراضية للمصرف وباقي سياساته الأخرى كسياسة تنمية الودائع، سياسة الاستثمار المالي وغير المالي، سياسة التسويق المصرفي، سياسة العلاقات العامة... وغيرها.
(الحمزوي، 1997: 218)

3- أهمية السياسة الإقراضية: تكمن أهمية السياسة الإقراضية في تحديد أسلوب استخدام المصرف للأموال التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال وتشكيل خطوط عريضة للعاملين لتقريب الاتجاهات المتباينة ومساعدتهم على إتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة، وتعد السياسة الإقراضية ضرورية لتحقيق المصرف لأهدافه وخدمته للبيئة التي ينشط فيها. وإن وجود سياسة إقراضية يعني إتخاذ القرار الائتماني بصفة سليمة، ذلك أن وجود خطة سليمة للعمل في إطارها يعني القدرة على إمتصاص نسبة من عدم التأكد التي تحيط بعملية إتخاذ القرار في المصارف، كما تكمن أهمية سياسة الإقراض في أنها تخدم المصرف من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى. (حنفي، ابوقحف، 2000: 142-143) وبالتالي وجود سياسة منظمة لإطار العمل الائتماني تحقق لباحث الائتمان عدداً من السمات منها: (حنفي، ابوقحف، 2000: 141-142)

- وضوح الرؤية المستقيمة للعمل الائتماني.
- تحقيق قدر هام من الثقة في السلطة الإدارية المصدرة لهذه السياسة.
- سرعة التصرف بالنسبة للعاملين بالإدارة في نطاق السلطة المخولة لهم دون الرجوع إلى المستويات العليا.
- تقريب الاتجاهات المتباينة بما يساعد الأفراد في إتخاذ القرارات لضمان وحدة المعاملة للموضوع الواحد.

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

- توجيه القروض وضممان إستغلالها من طرف المستفيدين منها بشكل فعال يطبع أثره الإيجابي.
- 4- أهداف السياسة الإقراضية:** بالنظر إلى أهمية السياسة الإقراضية في المصارف يمكن تلخيص أهدافها في ما يلي: (هندي، 2002: 215)
- تحديد أنواع القروض وشروط منحها بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف.
- العمل على التنسيق والفهم المتبادل بين المصرف وعملائه.
- اتخاذ القرارات داخل المصرف على أسس موضوعية تمنع التضارب والحياد عن الإطار المرسوم.
- وضع الأسس التي بناءا عليها يتم منح القرض أو رفضه وتحديد مجالات توظيف القروض.
- المحافظة على استمرار المصرف ونجاحه وتقليل حجم الخسائر وتعظيم الربح.
- تحقيق نوع من التوافق والتناسق بين أهداف المصرف وأهداف الجهاز المصرفي ككل وأهداف المجتمع.
- تقديم قروض جيدة للمصرف سهلة التحصيل دون مناعب.
- مراعاة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تضعها الدولة وعدم الموافقة على منح القروض التي تتعارض مع هذه الخطط التنموية لهذا البلد.
- تنمية أنشطة المصرف وتحقيق عائد مرضي (Reed & Gill ، 2531998).
- ثانيا- مكونات السياسة الإقراضية:** لا توجد سياسة إقراضية نمطية تطبق بكل المصارف، ولكن تختلف من مصرف لآخر وفقا للأهداف ومجالات التخصص والهيكل التنظيمي والعديد من العوامل الأخرى، ولكن رغم هذا الاختلاف إلا أن السياسات الإقراضية في المصارف تتفق جميعها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، إذ تشمل السياسة الإقراضية عادة المكونات الآتية:
- 1- تحديد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف:** يجب أن يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها المصرف ويمتد نشاطه الإقراضي إليها، إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها: (الراوي، 2003: 167)
- حجم المصرف كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه.
- أهداف وطبيعة نشاط المصرف تعتبر كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاطه.
- الظروف الاقتصادية السائدة كعامل مؤثر في تحديد النطاق الجغرافي لنشاط المصرف.
- المنافسة التي تعترض المصرف في مختلف المناطق تعتبر كعامل مؤثر في تحديد نطاق المصرف الجغرافي.
- طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض.
- قدرة المصرف على التحكم في إدارة القروض الممنوحة خاصة في المناطق المتباعدة جغرافيا.

- 2- تحديد أنواع القروض التي يمنحها المصرف:** تنص السياسة الائتمانية على أنواع القروض التي يتعامل بها المصرف وفقا لأصناف القروض، وترجع أهمية تحديد أنواع القروض إلى الارتباط المزدوج بين طبيعة نشاط المقترض وطبيعة نشاط المصرف. (حنفي، ابوقحف: 129) ويكون تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض التي الممنوحة من حيث عملة القروض سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، وكذلك الأغراض التي تخصص لها القروض، وأجال منح القروض والحدود القصوى لأجال استحقاق القروض إضافة الى طبيعة الضمانات المقبولة من جانب المصرف.
- وإن تحديد السياسة الائتمانية لأنواع القروض والتسهيلات التي يمنحها المصرف يكون خاضع للمراجعة والتعديل من أن إلى آخر وفقا للتطورات في حجم المصرف ومدى نمو نشاطه، وللتغيرات في المناخ الاقتصادي السائد وقدرته على تحمل مخاطر منح القروض. (سلطان، 2005: 396)
- 3- تحديد أنواع الضمانات التي يقبلها المصرف:** السياسة الإقراضية للمصرف تحدد الضمانات التي يمكن قبولها مع مراعاة أن تكون قيمته أكبر من قيمة القرض، كما يوجد عدة اعتبارات تراعى في

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

المقبولة مثل (حنفي وقريقاص، 1999: 66): وجود سوق للسلعة محل الضمان، وعدم قابلية الضمان للتلف بسهولة، كذلك سهولة تسويق الضمان من طرف المصرف عند تخلف العميل عن السداد، وإمكانية تخزين الضمان بتكلفة معقولة، إضافة إلى سهولة الجرد وسهولة التنازل عن الضمان لصالح المصرف، إلى جانب أن لا يكون قد سبق رهنه.

4- تحديد الحد الأقصى للإقراض الإجمالي للعميل الواحد: تضع بعض المصارف الحدود القصوى لحجم الإقراض الذي تقدمه إلى العميل الواحد بغض النظر أكان هذا العميل فردا أم مؤسسة خاصة أو شركة مساهمة عامة، والهدف من وضع هذه الحدود هو تقليل المخاطرة من تركيز الإقراض على عميل واحد وما يصاحب ذلك من مخاطر كبيرة. وقد يكون الحد الأقصى معبر عنه كنسبة محددة من رأس مال المصرف، أو نسبة من رأس ماله وإحتياطياته، أو قد يكون بالإضافة إلى ذلك نسبة من حجم رأس مال العميل نفسه. (الحمزاوي، 1997: 140) كما يظهر بالسياسة الإقراضية للمصرف الحجم الإجمالي للقروض التي يمكن للمصرف أن يمنحها لعملائه ككل وتتقيد المصارف عادة في هذا الشأن بتعليمات وقواعد يضعها المصرف المركزي وحجم الموارد المتوفرة لديه (حنفي، 2004: 142).

5- تحديد سعر الفائدة على القروض والمصاريف الإدارية: ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للمصارف تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن المصاريف الأخرى الإدارية التي تستوفيها من عملائها المقترضين حسب مختلف أنواع القروض (سلطان، 2005: 400). وإن حرية المصرف في تحديد أسعار الفائدة غير مطلقة، حيث يتدخل المصرف المركزي بشكل مباشر باعتبارها أداة بالغة التأثير في السياسة النقدية والمالية والاقتصادية للبلاد، وتتم مراجعة سياسة التسعير من أن إلى آخر وفقا لتطورات العوامل المؤثرة فيها. (حنفي، ابوقحف، 2000: 130-132)

6- تحديد شروط ومعايير منح القروض: ينبغي أن تنص السياسة الإقراضية للمصرف على شروط منح القروض، وذلك يرتبط بالجدارة الائتمانية للعميل، وتحديد المصرف لها يعكس حدود المخاطرة الائتمانية التي يرغب ويقدر على تحملها. وإن تحديد الحد الأدنى للجدارة الائتمانية للعملاء يؤدي إلى استبعاد الطلبات التي لا تتوفر فيها الشروط، وعندما تحدد السياسة الإقراضية للمصرف شروط ومعايير صارمة ومتشددة إنما يعكس ذلك عدم رغبة المصرف في مواجهة مستويات عالية من المخاطر الائتمانية والعكس صحيح (عبدالمطلب، 2008: 121).

7- تحديد الحدود القصوى لأجال الاستحقاق: إن السياسة الإقراضية للمصرف بناء على تحديد أنواع القروض التي يمنحها، تحدد الحدود القصوى لأجال استحقاق القروض (هندي، 1996، 136)، ويتوقف ذلك على عدة عوامل أهمها: (الشماع، 2006: 248) الغرض من طلب القرض، طبيعة الضمان المقدم، حجم وطبيعة مصادر الأموال المتاحة للمصرف، سيولة القروض أي سرعة دوران القرض.

8- تحديد المجالات والأنشطة: تحدد السياسة الإقراضية للمصرف الأنشطة الاقتصادية المعنية بالإقراض وتستبعد أنشطة أخرى من دائرة اهتمام المصرف تماشيا مع أهدافه وطبيعته نشاطه. (الزبيدي، 2002: 203) وقد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها، بغض النظر عن ماهية هذه المجالات والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية وأخلاقية. (الشواربي والشواربي، 2002: 554)

9- تحديد السوق الائتمانية: تحدد السلطات النقدية في الدولة مجموعة من القواعد والنسب التي يجب أن تلتزم بها المصارف في منح القروض وذلك حفاظا على الاقتصاد القومي من الموجات التضخمية، وقد يواجه المصرف عدم وجود أية فرصة لمنح القروض، بينما يتقدم عميل قديم بطلبها، لذا يسعى المصرف إلى البحث للعميل عن قروض في مصرف آخر لم يصل إلى هذا الحد أو يخاطر برفض طلب العميل وخسارة كل معاملاته. (عبدالغفار، 2004: 144)

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

10- تحديد السلطات والمسؤوليات الإقراضية: ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية المختصة بمنح القروض وفقا للمستويات الإدارية المختلفة التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للمصرف بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات، خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقروض الذي يقدمه كل مستوى إداري. (جبر، 2008: 233)

11- تحديد سجلات القروض والبيانات والتقارير: تضع سياسة الإقراض النماذج والسجلات المطلوب إستيفؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض ومذكرة الاستعلام عن العميل وميزانية العملاء والحسابات الختامية وعدد السنوات، تقارير المراجع الخارجي، سجل تاريخي لنمط العميل في تسديد القروض في الماضي، نماذج متابعة القروض، وبالنسبة للبيانات الخاصة بالنشاط والأداء الائتماني تحدد السياسة الإقراضية نماذج مسبقة لكل من: (عبدالقادر، 2009: 145) بيان بطلبات القروض والتسهيلات الجديدة، بيان المدة الزمنية التي إستغرقتها دراسة كل طلب، بيان التسهيلات التي تم الموافقة عليها، بيان بطلبات القروض التي تم رفضها وأسباب الرفض، مقارنة بين طلبات القروض بين الفترة الحالية وفترة أخرى.

12- إصدار دليل التعامل مع المصرف للحصول على القروض: يتم إعداد دليل التعامل هذا وفقا للسياسة الإقراضية للمصرف والتي غالبا ما تقرر إصدار مثل هذا الدليل كركن من أركانه، ويعكس هذا الكتيب المطبوع الجوانب التي تهتم العملاء بالنسبة للسياسة الائتمانية وشروط منح القروض، بالإضافة إلى الحد الأدنى من المعلومات على خطوات منح القروض.

13- تحديد إجراءات متابعة القروض: تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض الممنوحة وذلك لاكتشاف أي صعوبات محتملة لعملية سداد القرض وكذلك الفوائد المترتبة عليها، إذ أن مثل هذه المتابعة تسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب. وفي حالة وجود صعوبات محتملة في التسديد يجب أن تنص السياسة الإقراضية على حد أقصى للتأخير، وبعدها يجب على المصرف إتخاذ إجراءات تنص عليها السياسة لضمان تحصيل القروض، وذلك في ظل إطار نظام الرقابة على القروض الذي تتضمنه السياسة الإقراضية للمصرف (عبدالقادر، 2009: 145). وفي هذا الإطار أيضا تحدد السياسة الإقراضية الحالات التي يجب فيها الملاحقة القضائية للعميل، وكيفية التعامل مع العميل الذي لا يرغب في السداد، والحجز على الضمانات إلى غير ذلك من الإجراءات التي تساعد المصرف على إسترداد حقوقه. (جبر، 2008: 235)

14- تحديد إمكانية المشاركة مع مصارف أخرى في منح القروض الكبيرة: قد تمنح المصارف قروضا مشتركة مع مصارف أخرى عندما تفوق النسبة القانونية إلى مجموع رأس المال والاحتياطيات، أو يتقدم المصرف نفسه بطلب إلى المصرف المركزي يطلب السماح له بالخروج عن النسبة القانونية المحددة في حالات معينة خاصة عند التأكد من ربحية القرض. (الشماع، 2006: 250)

15- حدود التركيز الائتماني: تحدد السياسة الإقراضية للمصرف الحدود القصوى المسموح بها للتركيز الائتماني، فالتنوع يكون بتجنب التركيز على منطقة جغرافية معينة أو نشاط أو قطاع إقتصادي معين أو عميل بعينه لأن أية تقلبات غير متوقعة سوف يكون لها تأثير سلبي على المركز المالي للمصرف، لذلك غالبا ما توضح السياسة الإقراضية للمصرف الأنواع الرئيسة للقروض ونسبتها التقريبية إلى مجموع القروض. (الشواربيو الشواربي، 2006: 250).

ثالثا- العوامل المؤثرة على السياسة الإقراضية: يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية تنشأ من داخل المصرف، وأخرى خارجية نابعة من بيئته الخارجية التي يمارس فيها نشاطه، وبالرغم من تأثير هذه العوامل في صياغة السياسة الإقراضية لجميع المصارف. إلا أنها لا تمارس آثارا متساوية لجميع المصارف العاملة في نفس البيئة، بل تختلف آثار هذه العوامل من سياسة إقراضية إلى أخرى ولكن تكون لها ملامح مشتركة وتتمثل في:

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

- 1- العوامل الداخلية:** هي العوامل التي تنبع من داخل المصرف مثل أهداف المصرف وإمكانياته، معدل التركيز الائتماني، إعتبارات الربحية والسيولة... إلخ ومن أهمها:
- 1-1- رأس مال المصرف:** تتأثر السياسة الإقراضية للمصرف برأسماله لعدة أسباب فالمصرف يستخدم رأس ماله وإحتياطياته كحاجز واق يمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وكذلك فرأس مال المصرف يطمئن المودعين والمقترضين لا اعتقاد كل منهم بوجود أموال كافية لدى المصرف مما يؤكد على قدرته على سداد إلتزاماته، ولتدعيم مركز المصرف في علاقاته مع مراسليه بالخارج من المصارف الأجنبية. (السلطان، 2005: 390)
- 2-1- إستقرار الودائع:** تتكون الودائع من الأموال التي يتسلمها المصرف ليحفظها في حسابه، وهي المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه المصرف في التوظيف، لذلك فالودائع المستقرة تساعد في ذلك حيث لا تتعرض إلى عمليات سحب متكررة خلال فترة زمنية قصيرة، لأن الودائع المتذبذبة تدفع المصرف إلى اعتماد سياسة إقراضية متساهلة كونها عرضة للسحب متى شاء أصحابها. (حنفي وقريقاص، 2004: 121)
- 3-1- متطلبات السيولة والربحية:** تسعى المصارف أساسا إلى تحقيق عنصرين أساسيين: متطلبات السيولة والربحية باعتبارهما من العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية؛ حيث لا تستطيع إدارة المصارف استثمار أموالها في منح القروض لتحقيق الربحية دون متطلبات السيولة، وبالمقابل لا يمكنها الاحتفاظ بكل أموالها دون إقراضها، لأنها ستحقق متطلبات السيولة دون تحقيق مبدأ الربحية، لذلك فإن إدارة المصارف تسعى دائما إلى تحقيق التوازن بينهما. (الحسني والدوري، 2000: 134)
- 4-1- مهارات موظفي الإقراض:** تتأثر السياسة الإقراضية للمصارف بما يتوفر لديها من قدرات وخبرات بشرية، حيث كلما إزدادت كفاءة موظفي المصرف المسؤولين عن عمليات الإقراض في تقدير المراكز الائتمانية للعملاء ومراقبة القروض الممنوحة لتسهيل إسترجاعها عند حلول تاريخ إستحقاقها، كلما زاد المصرف من منح القروض (سلطان، 2005: 394) كما ان عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترض يمكن ان يؤدي الى عدم الاستغلال الكفاء للاموال المقترضة. K. (Selvavinaygam, 1995: 29-30)
- 2- العوامل الخارجية:** تتمثل في العوامل التي تنشأ من خارج المصرف ويكون مصدرها البيئة أو المناخ الذي يتواجد فيه المصرف ويمارس فيه نشاطه، والتي لها أثر على السياسة الإقراضية للمصرف وأهمها:
- 1-2- تعليمات المصرف المركزي:** تتأثر السياسة الإقراضية للمصرف بالقنود القانونية والتشريعات السائدة والمنظمة للعمل المصرفي، وأيضا بالتعليمات والقرارات التي يصدرها المصرف المركزي بشأن التوسع أو الإنكماش؛ وتؤثر السياسات التي يتبناها المصرف المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من المصرف بالإضافة إلى تعيين حدود قصوى للأنواع المختلفة من القروض التي يمنحها المصرف وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة. (سلطان، 2005: 394)
- 2-2- منافسة المصارف الأخرى:** إن عامل المنافسة بين المصارف من أجل الحصول على العملاء له أثر على السياسة الإقراضية، وذلك من خلال ضمان تحسين نوعية الخدمات المقدمة والتي بتوفرها تتحقق أرباح المصرف ويكسب عملاء جدد، وكلما قلت المنافسة بين المصارف وبين المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، قلت الاستراتيجيات التي تستخدمها هذه الأخيرة لجذب العملاء وإتجهت المصارف نحو السياسة الإقراضية المتشددة في منح القروض (سلطان، 2005: 393-396).
- 3-2- الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر طبيعة الاقتصاد والنظام الذي يعمل المصرف داخله في السياسة الإقراضية للمصرف، وينعكس هذا التأثير على إقرار السياسة الائتمانية لمنتجات ائتمانية لتلبي طبيعة وإحتياجات الاقتصاد الذي يعمل فيه المصرف. (الافي، 1997: 246)

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

4-2- حاجات المنطقة التي يخدمها المصرف: تختلف سياسة الإقراض للمصرف باختلاف المناطق التي ينشط بها، لذلك تتأثر السياسة الإقراضية بنطاق وحدود المنطقة أو المناطق التي يمارس فيها نشاطه المصرفي عامة والائتماني خاصة، فالبعد الجغرافي ومدى إنتشار وحدات وفروع المصرف يؤثر في السياسة الائتمانية من حيث النطاق، ومن حيث أنواع المنتجات الائتمانية التي يقررها. (سلطان، 2005: 390-396)

رابعاً- إدارة الائتمان ومهامها في المصارف: من متطلبات نجاح وفعالية السياسة الإقراضية في المصارف هو وجود إدارة إئتمان ذات كفاءة وتتمكن من دراسة وتحليل مشاكل صناعة قرارات الائتمان في هذه المصارف، على ضوء المكونات والشروط الأساسية لسياساتهم الإقراضية. وتنقسم إدارة الائتمان الناجحة إلى أقسام، إذ قد يكون من المناسب أن يتم توزيع اختصاصات صناعة القرار الائتماني في المصرف على أربعة أقسام، وهي: قسم التسويق الائتماني وقسم المخاطر الائتمانية وقسم المتابعة الائتمانية بالإضافة إلى قسم التسويات الائتمانية،

المحور الثاني/ الدراسة الميدانية

أولاً- مجتمع الدراسة وعينته: تم إختيار عينة البحث من أحد المصارف التجارية الجزائرية الستة في ولاية تبسة وهو مصرف الفلاحة والتنمية الريفية ويعد هذا المصرف من أهم المصارف التي أنشئت في الجزائر بغرض استغلال الثروة الفلاحية في البلاد وتنمية الأرياف والقطاع الفلاحي، ثم إتسع نشاطه ليشمل معظم أنواع القروض في مختلف القطاعات. وله وكالات متوزعة عبر مختلف أنحاء البلاد ومنها وكالة تبسة -488-. وتم توزيع الإستبانة على الأفراد المبحوثين (المدراء، نواب المدراء، رؤساء مصلحة القروض، أعضاء مسؤولين من لجان القروض) في المصارف الفرعية المعنية، مصرف الفلاحة والتنمية الريفية ووكالة تبسة -488- هو مؤسسة مالية وطنية لها صفة مصرف تجاري أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 206/82 المؤرخ في: 13.03.1982 ويعد الممثل الأول لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية بالولاية، كونه الوكالة الرئيسية للولاية التي تتبعها ستة وكالات تتواجد على مستوى ولاية تبسة وتتمثل هذه الوكالات في: وكالة تبسة رقم 494، وكالة فرعية الشريعة رقم 485، وكالة فرعية الوزرة رقم 489، وكالة فرعية بئر العاتر رقم 490، وكالة فرعية العوينات رقم 491، وكالة فرعية الماء الأبيض رقم 492.

ثانياً-أداة الدراسة: إستخدمت إستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة البحث التي بلغت 39 فرد يعملون في المصارف السابقة، وتم إسترداد 30 إستبانة وإستبعاد 09 منها إستخدمت في دراسة بعض مفردات البحث، حيث تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي تتدرج الإجابة عليه من درجة واحدة أمام الإجابة(لا أوافق بشدة) إلى خمس درجات أمام الإجابة (أوافق بشدة). وتتكون الإستبانة من جزءين جزء يتعلق بالمعلومات العامة لعينة الدراسة، والآخر يتعلق بإلتزام فروع مصرف الفلاحة والتنمية الريفية بمكونات السياسة الإقراضية للوصول إلى كفاءة إدارة الائتمان فيها، وقد تم تجميع المعلومات وتفرغها بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS(Statistical Package For Social Science) وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ثالثاً-تحليل البيانات: لمعالجة البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تم إستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- صدق أداة الدراسة: لضمان سلامة فقرات الإستبانة وإرتباطها بأهداف الدراسة ومدى قدرتها على قياس المتغيرات، صيغت الفقرات بشكل يتوافق مع الجانب النظري، وتم تحكيمها بواسطة مجموعة من الأساتذة الأكاديميين في مجال المصارف والإدارة بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، وتم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبدتها المحكمون.

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

2- ثبات أداة الدراسة: لقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة ألفا=76.8% وهي نسبة مقبولة كونها أعلى من النسبة المقبولة في البحوث والدراسات الإنسانية 60%.

3- إختبار فرضيات الدراسة: بهدف ذلك تم استخدام إختبار (One Sample T- test) الفرضية الرئيسية: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمكونات السياسة الإقراضية من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية ". لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمكونات السياسة الإقراضية من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (01): إختبار تحليل الفرضية الرئيسية

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
9.621	2.093	109	0.0000	3.56

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (01) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، إذ بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (9.621) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (1.84)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الرئيسية وهذا يعني أن الفروع المحلية للمصرف تلتزم بمكونات السياسة الإقراضية من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الإئتمانية. الفرضية الفرعية الأولى: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بأنواع القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية ". لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بأنواع القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (02): إختبار تحليل الفرضية الأولى

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
8.465	2.093	109	0.0000	3.62

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (02) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (8.465) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الأولى وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بأنواع القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية. الفرضية الثانية: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بإجراءات منح القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية ". لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بإجراءات منح القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها إئتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (03): إختبار تحليل الفرضية الثانية

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
4.517	2.093	109	0.0000	3.18

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تحليل بيانات الإستبانة

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

يعرض الجدول رقم (03) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (4.517) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الثانية وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بإجراءات منح القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

الفرضية الثالثة: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بطلب ضمانات القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية".
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بطلب ضمانات القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (04): إختبار تحليل الفرضية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
18.564	2.093	109	0.0000	4.56

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (04) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (18.564) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الثالثة وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بطلب ضمانات القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

الفرضية الرابعة: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بالحدود القصوى لأجال الإستحقاق المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية".
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بالحدود القصوى لأجال الإستحقاق المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (05): إختبار تحليل الفرضية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
7.285	2.093	109	0.0000	3.82

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (05) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (7.285) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الرابعة وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بالحدود القصوى لأجال الإستحقاق المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

الفرضية الخامسة: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بالحدود القصوى للإقراض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية".
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بالحدود القصوى للإقراض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية على النحو التالي:

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

جدول رقم (06): إختبار تحليل الفرضية الخامسة

المحسوبة T	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
8.583	2.093	109	0.0000	3.44

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (06) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (8.583) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الخامسة وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بالحدود القصوى للإقراض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

الفرضية السادسة: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بوجود السجلات والبيانات والتقارير المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية". لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بوجود السجلات والبيانات والتقارير المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (07): إختبار تحليل الفرضية السادسة

المحسوبة T	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
9.347	2.093	109	0.0000	4.52

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (07) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (9.347) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية السادسة وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بوجود السجلات والبيانات والتقارير المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

الفرضية السابعة: " تلتزم الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمتابعة القروض الممنوحة المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية". لاختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار (One Sample T- test) لدراسة مدى إلتزام الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمتابعة القروض الممنوحة المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية على النحو التالي:

جدول رقم (08): إختبار تحليل الفرضية السابعة

المحسوبة T	T الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة Sig	الوسط الحسابي
7.647	2.093	109	0.0000	3.36

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تحليل بيانات الإستبانة

يعرض الجدول رقم (07) نتائج التحليل والذي يبين أن النموذج دال إحصائياً، حيث بلغت قيمة مستوى الأهمية (0.0000)، في حين بلغت قيمة T المحسوبة (7.647) والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.093)، ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية السابعة وهذا يعني أن الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة تلتزم بمتابعة القروض الممنوحة المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

النتائج والتوصيات

أولاً- نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج النظرية والميدانية التالية:

- لا توجد سياسة إقراضية نمطية يمكن أن تتبعها المصارف ولكنها تختلف في مكوناتها وشروطها حسب عدة عوامل تتعلق ببيئة المصرف المعني الداخلية والخارجية.
- يتفاوت الجهد والوقت اللذين تكرسهما المصارف لتنفيذ إجراءات منح الائتمان، فبعض القروض تتطلب معلومات قليلة أو محدودة بينما يتطلب البعض الآخر تحليلاً دقيقاً ومطولاً، إلا أنها جميعاً تكون واضحة ومكتوبة بشروطها في السياسة الإقراضية للمصرف وموزعة على كل فروعها، ومع ذلك يتوقف حجم إدارة الائتمان على حجم المصرف، وتتفاوت أيضاً مسؤوليات إدارة الائتمان تبعاً لحجم المصرف وأهدافه.
- هنالك التزام من قبل فروع الفروع المحلية لمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة بمكونات السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية، ونتج عن هذا الالتزام الآتي:

- إلزامها بأنواع القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم
- إلزامها بإجراءات منح القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم
- إلزامها بطلب ضمانات القروض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم
- إلزامها بمتابعة القروض الممنوحة المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم
- إلزامها بوجود السجلات والبيانات والتقارير المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم
- إلزامها بالحدود القصوى للإقراض المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم
- إلزامها بالحدود القصوى لأجل الاستحقاق المحددة في السياسة الإقراضية للمصرف الأم من أجل الوصول إلى كفاءة إدارتها الائتمانية.

ثانياً- توصيات الدراسة: في ضوء النتائج أعلاه أوصت الدراسة بالآتي:

- على المصارف التجارية إبراز أقسام إدارة الائتمان وتخصصاتها في هياكلها التنظيمية بما يتماشى مع تنفيذ السياسة الائتمانية للمصرف بكفاءة من قبل هذه الإدارات، خاصة وأن إدارة الائتمان في المصرف هي التي تتخذ قرار منح الائتمان وهي أيضاً من تتحمل مسؤولياته.
- على مصرف الفلاحة والتنمية الريفية أن يسعى لتكوين محفظة قروض تتسم بالجودة العالية وتحقق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر خاصة الائتمانية منها، عن طريق وضع المصرف سياسة إقراضية تضمن وجود جميع المعلومات المالية الهامة في ملفات المقترضين وضمان المتابعة المستمرة والمتكررة لهذه القروض يؤكد ويرسخ لدى إدارات الائتمان لكل فروع المصرف ضرورة وجود العلاقة الطردية بين الوجود المسبق للمكونات الأساسية للسياسة الإقراضية والحرص على توفير الهيكل التنظيمي الملائم من وظائف وأشخاص قائمين على تنفيذ هذه السياسة بشكل فعال يضمن تحقيق أهداف المصرف وتطلعاته.

أثر مكونات السياسة الإقراضية على كفاءة إدارة الائتمان في المصارف التجارية دراسة ميدانية بمصرف الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة

المصادر

1. علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة المصارف، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
2. هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008، ص ص: 2-223.
3. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1997.
4. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، تنظيم إدارة المصارف، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية وقياس فعالية الجوانب التنظيمية والإدارة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000.
5. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشأة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
6. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2003.
7. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
8. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، الإسكندرية، مصر.
9. عبد الغفار حنفي، الإدارة الحديثة في المصارف التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
10. عبد الحميد عبد المطلب، المصارف الشاملة (عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص: 121.
11. خليل الشماع، إدارة التحصيل والقروض المتعثرة، الجزء الأول، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، الأردن، 2006.
12. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، مؤسسات الوراق، الأردن، 2002.
13. عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية (من جهتي النظر المصرفية والقانونية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2002.
14. عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية: مصارف تجارية - أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
15. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة المصارف (مدخل كمي وإستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
16. أحمد عبد العزيز الألفي، الضوابط الائتمانية للمصارف، الإسكندرية للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
17. Edward W. Reed and Edward K. Gill , Commercial Banking , Prentice Hall , 4Ed , Englewood Cliffs , New Jersey , 1989.
18. K. Selvavinaygam , Financial Analysis of Banking Institutions , Fao Investment Center Occasional Paper Series No.1 , Italy , Rome , Food and Agriculture Organization of the United Nations , June , 1995.

The effect of the components of lending policy on the efficiency of credit management in commercial banks A field study at the Agriculture and Rural Development Bank of the province of Tebessa

Abstract

The access to bank loans of different types is subject to compliance with a specific lending policy characterized by its basic steps and methods of granting loans . Each bank should set up a lending policy that establishes trends and how to use the funds and the bases on which the lending decisions are based, and regulates the size, arrangement and follow-up of loans in relation to the policy, The study reached several conclusions, the most important of which is the need for the Bank to establish a lending policy that ensures that all procedures governing the granting of loans are in place at its branches and to ensure the appropriate structure for the distribution of jobs and responsibilities. In line with the requirements of the implementation and success of this policy effectively ensures the achievement of the Bank's objectives and aspirations.

Opening words: Credit Policy, Credit Management, Commercial Banks